Document: EB 2017/122/INF.5
Date: 23 November 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تحديث عن اليوم الدولي للتحويلات الأسرية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Périn Saint-Ange
نائب رئيس الصندوق المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2448 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.saintange@ifad.org

Adolfo Brizzi
مدير
شعبة السياسات والمشورة التقنية
رقم الهاتف: 2450 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.brizzi@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والعشرون بعد المائة
روما، 11–12 ديسمبر/كانون الأول 2017

للعلم

المحتويات

أولا – الخلفية 1

ثانيا – التطوُّرات منذ عام 2015 ..... **2**

ألف – التطوُّرات العالمية في الهجرة والتحويلات والتنمية 2

باء – الاحتفالات باليوم الدولي للتحويلات الأُسرية 4

جيم – الاعتراف بمختلف القطاعات 4

ثالثا – الخطوات المقبلة **5**

ألف – تأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة 5

باء – المنتدى العالمي للتحويلات والاستثمار والتنمية 6

تحديث عن اليوم الدولي للتحويلات الأسرية

أولا – الخلفية

1- أعلن مجلس محافظي الصندوق اليوم الدولي للتحويلات الأسرية في دورته الثامنة والثلاثين التي عُقدت في 16 فبراير/شباط 2015. وكان الهدف من ذلك الإعلان هو الإقرار بالصلة بين الهجرة والتنمية وزيادة الوعي بها في العالم. وكان في ذلك أيضاً اعتراف بالدور الأساسي الذي يساهم به العمال المهاجرون في رفاه أسرهم ومجتمعاتهم الأصلية، وبأهمية التحويلات في التنمية المستدامة، لا سيما في المناطق الريفية.

2- والغرض من هذه المذكرة الإعلامية هو موافاة المجلس التنفيذي بآخر المستجدات فيما يتعلق بما يلي:

(أ) التطوُّرات العالمية في مجال الهجرة والتنمية التي يساهم فيها اليوم الدولي للتحويلات الأسرية، مثل خطة التنمية لعام 2030 وأهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين.

(ب) مساهمة اليوم الدولي للتحويلات الأسرية في تعزيز الاعتراف بجهود المهاجرين، وبناء تآزرات جديدة بين التحويلات المالية وأنشطة إنمائية محدَّدة؛

(ج) الحالة بشأن ما أنيط بمجلس المحافظين من ولاية دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تأييد الاحتفال بهذا اليوم.

3- وتنتقل أعداد غير مسبوقة من المهاجرين واللاجئين عبر الحدود الدولية فراراً من النزاع والاضطهاد والفقر وسائر الأوضاع التي تشكل تهديداً لحياتهم، أو استجابة لحالات النقص في العمالة والمهارات من أجل التماس فُرص أفضل في أماكن أخرى. وفي عام 2015، سُجِّل أكبر عددٍ على الإطلاق من المهاجرين الدوليين في العالم – الأشخاص الذين يقيمون في بلد غير بلد المولد– حيث بلغ 244 مليون مهاجر (مقابل 232 مليون في عام 2013). وتشير الدراسات الجديدة إلى أن الأغلبية الكبيرة من المهاجرين الدوليين – 200 مليون مهاجر تقريباً – مهاجرون لدواع اقتصادية. وبذلك، فإن الهجرة عامل رئيسي يساهم في التحوُّل الريفي والهيكلي –وينجم عنه– ويجب إدماجها في جداول أعمال التنمية لدى البلدان المتقدمة والنامية. وينطوي النطاق الحالي للسكان النازحين على آثار أوسع على الساحة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتطلَّب ذلك استجابة دولية قوية وواسعة النطاق. وتشكّل خطة التنمية لعام 2030 إطاراً إنمائياً عالمياً يمكن أن يساعد على وضع البلدان في مسارٍ إنمائي كفيل بجعل الهجرة خياراً وليس ضرورة.

4- والمساهمة الواسعة من التحويلات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واضحة، إذ تشير التقديرات إلى أن الفترة من عام 2015 حتى عام 2030 ستشهد إرسال 6.5 تريليون دولار أمريكي من التحويلات الدولية إلى البلدان النامية، بما يشمل أكثر من 1 بليون مُرسِل ومستقبِل. والواقع أن أغلبية المهاجرين لدواع اقتصادية، الذين تركوا أوطانهم بحثاً عن فُرص أفضل يرسلون تحويلات إلى ما يقدّر بنحو 800 مليون فرد من أفراد أسرهم. ويوجَّه ما يقرب من 75 في المائة من تلك التدفُّقات نحو تلبية الاحتياجات العاجلة، ولكن النسبة المتبقية، وهي 25 في المائة – أكثر من 100 مليار دولار أمريكي سنوياً – متاحة لأغراض أخرى، مثل

الادخار والاستثمار. وتساعد هذه التدفُّقات في نهاية المطاف كل مهاجر على معالجة الأسباب الجذرية التي كانت وراء اتخاذه قرار الهجرة.

5- وخلال العقد الأخير، انصب الاهتمام أساساً على "جانب الإرسال" فيما يتعلق بالتحويلات، لا سيما من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. ووصل النطاق العالمي لهذه الظاهرة إلى مستويات مذهلة، حيث سُجِّلت في عام 2012 تحويلات بما قيمته 429 مليار دولار أمريكي – أي ما يزيد على ثلاثة أضعافٍ قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية – ووصل ما يقرب من 40 في المائة من تلك الأموال إلى أُسر في مناطق ريفية.

6- وإذا تجاوزنا التركيز على التدفُّقات المجمعة للتحويلات فإن ما يعنينا أكثر لا يقاس بالملايين أو المليارات، بل بمبالغ في حدود 200 أو 300 دولار أمريكي يحولها الأفراد إلى بلدانهم بانتظام وباستمرار. وتمثِّل هذه المبالغ 60 في المائة من مجموع الدخل الأُسري ويمكن، عند الاستفادة منها، أن تُحَسِّن فعلياً مستويات معيشة المجتمعات الأصلية للمهاجرين.

7- وبفضل القيمة التراكمية لتلك التحويلات الصغيرة ولكن المنتظمة، تستطيع أسر متلقّية كثيرة بلوغ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها– وهي الحدّ من الفقر، وتحسين الصحة والتغذية، وضمان فرص التعليم، وتحسين الإسكان ومرافق الصرف الصحي، وريادة المشروعات، والإدماج المالي، والحدّ من انعدام المساواة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأُسر أقدر على التعامل مع أجواء عدم التيقُّن التي تخيِّم على حياتها عن طريق زيادة مدّخراتها، وبناء أصول تكفل لها مستقبلاً أكثر استقراراً.

ثانيا – التطوُّرات منذ عام 2015

ألف – التطوُّرات العالمية بشأن الهجرة والتحويلات والتنمية

8- ازداد منذ عام 2015 تركيز المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على كل جانب من جوانب ظاهرة الهجرة زيادة كبيرة. ويُعبِّر هذا النَهج الشامل– الذي يتراوح بين حقوق الإنسان وضمان تنقُّل اليد العاملة – عن اعتراف الأمم المتحدة بالمهاجرين كعناصر فاعلة في التغيير من أجل التنمية، ويجعل مساهمتهم الحاسمة تشكل صميم المناقشات والعمليات العالمية. وهذا النَهج تعكسه أيضاً أهداف اليوم الدولي للتحويلات الأُسرية والعمليات التي ستترتّب عليه.

9- واعتُمِدت **خطة عمل أديس أبابا** خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، إثيوبيا، 13–16 يوليو/تموز 2015)، وأقرّتها لاحقاً الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 313/69 المؤرخ 27 يوليو/تموز 2015، لترسي بذلك أسس تنفيذ خطة عام 2030.

10- **الصلة باليوم الدولي للتحويلات الأسرية.** تعترف خطة عمل أديس أبابا بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في النمو الشامل والتنمية المستدامة في بلدانهم الأصلية، وفي بلدان العبور وبلدان المقصِد، وتلتزم التزاماً قوياً بسلسلة من الإجراءات لضمان إتاحة خدمات مالية كافية وميسورة التكلفة للمهاجرين وأسرهم في بلدانهم الأصلية وفي البلدان المضيفة[1].

[1] الأمم المتحدة، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (نيويورك: الأمم المتحدة، 2015)، الفقرة 40.

11- **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.** بدأ في 25 سبتمبر/أيلول 2015 نفاذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 الذي يتضمّن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي خطة عمل من أجل الناس والكوكب والازدهار على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتشمل تلك الخطة 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 غاية داعمة لتلك الأهداف.

الصلة باليوم الدولي للتحويلات الأُسرية. يلتزم هدف التنمية المستدامة 10–ج بخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030. غير أن تحويلات المهاجرين تساهم بدور مباشر وغي مباشر في تحقيق عديد من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الغاية 'ج' للهدف 10 للتنمية المستدامة على النحو المحدَّد في تقرير الصندوق عن التحويلات المالية والاستثمارات وأهداف التنمية المستدامة[2].

12- **إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين.** اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر/أيلول 2016 القرار 1/71 الذي يتضمَّن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وأطلقت عملية لإجراء مفاوضات حكومية دولية من أجل اعتماد **اتفاقين عالميين** في عام 2018: (1) **الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛** (2) **الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين.**

13- وسلَّط بيان الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية خلال المنتدى العالمي للصندوق بشأن التحويلات المالية والاستثمار والتنمية الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في عام 2017 الضوء على أهمية التحويلات المالية تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة: "وفقاً لما جاء في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، ينبغي أن يسترشد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة بخطة التنمية لعام 2030. وعن طريق تيسير الإدماج المالي، توسِّع التحويلات الفُرص أمام المتلقين. وباختصار، أعتقد أن من المُنصف القول بأن التحويلات تتيح للأسر بلوغ أهداف تنميتها المستدامة".

الصلة باليوم الدولي للتحويلات الأُسرية. يعترف المجتمع الدولي بالمساهمة الإيجابية من المهاجرين في التنمية المستدامة والشاملة، بما في ذلك تحويلاتهم إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية. ويساهم الصندوق، من خلال عمله في مجال الهجرة والتحويلات والتنمية في المناطق الريفية، واليوم الدولي للتحويلات الأُسرية، والمنتدى العالمي للتحويلات والاستثمار والتنمية، بدور فاعل في المفاوضات الحكومية الدولية الرامية إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، وبعض أهدافه الرئيسية، المتمثلة في الآتي:

(1) الحاجة إلى معالجة أسباب الهجرة، بما في ذلك من خلال تعزيز الجهود في مجال التنمية والقضاء على الفقر ومنع نشوب النزاعات وحلّها؛

(2) إسهام المهاجرين في التنمية المستدامة والعلاقات المتبادلة المعقّدة بين الهجرة والتنمية؛

[2] التحويلات والاستثمارات وأهداف التنمية المستدامة - الإجراءات الموصى بها. انظر: www.ifad.org/documents/10180/cdc84bb8-a1a0-4be5-8bf4-8040ec2cd992.

(3) التحويلات المالية بوصفها مصدراً هاماً لرأس المال الخاص ومساهمتها في التنمية، وتعزيز نقل التحويلات المالية بطريقة أسرع وأرخص وأكثر أمناً من خلال القنوات القانونية، في بلدان المصدَر والبلدان المتلقية على السواء، بما في ذلك عن طريق خفض تكاليف المعاملات.

14- ويشارك الصندوق أيضاً عن كثب في هذه العملية من خلال مساهمته في الدورة المواضيعية الرابعة – وهي واحدة من سلسلة دورات مواضيعية لدعم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة – وتعالِج مساهمات المهاجرين والشتات في كل أبعاد التنمية المستدامة، بما في ذلك التحويلات وإمكانية نقل الاستحقاقات المكتسبة.

باء – الاحتفالات باليوم الدولي للتحويلات الأُسرية

15- أقيم في 16 يونيو/حزيران 2015 أول احتفال باليوم الدولي للتحويلات الأسرية خلال مراسم افتتاح المنتدى العالمي الرابع للصندوق بشأن التحويلات المالية والتنمية. وعقد المنتدى باستضافة مشتركة من المفوضية الأوروبية والبنك الدولي، بالتزامن مع المعرض العالمي إكسبو ميلانو 2015: تغذية الكوكب، الطاقة من أجل الحياة. وكانت راعية هذا الاحتفال الأول جلالة الملكة ماكسيما ملكة هولندا، بصفتها المستشار الخاص للأمين العام لشؤون التمويل الشامل من أجل التنمية.

16- وحصل الصندوق خلال الاحتفال على تأييد رسمي واسع من القطاع الخاص والمنظمات الدولية والشركاء في المجتمع المدني. ويلتزم كثير من تلك الجهات منذ عام 2015 بتخفيض تكاليف المعاملات، والأكثر من ذلك أنها ألغت رسوم التحويلات في 16 يونيو/حزيران احتفالاً بذلك اليوم.

17- وأقيمت احتفالات باليوم الدولي للتحويلات الأُسرية في 16 يونيو/حزيران 2017 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في سياق اليوم الدولي الخامس للتحويلات الأُسرية، شارك في تنظيمها البنك الدولي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وحضر الاحتفال رئيس الصندوق، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة، والرئيسان المشاركان في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة – المكسيك وسويسرا، إلى جانب ممثلين من عديد من الدول الأعضاء والكيانات الخاصة والعامة، والمجتمع المدني. وكان ذلك الاحتفال باليوم الدولي للتحويلات الأُسرية بمثابة مساهمة هامة في اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في عام 2018.[3]

جيم – الاعتراف من مختلف القطاعات

18- يحظى اليوم الدولي للتحويلات الأسرية منذ عام 2015، بتشجيع ودعم كبيرين من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المنظمات الإنمائية. ويجدِّد الصندوق كل سنة الدعوة إلى إقراره من أجل إذكاء الوعي به وتشجيعاً لمزيد من أصحاب المصلحة على التحفُّز للعمل. وكانت الاستجابة في عام 2017 هائلة.

(أ) من جانب الأمم المتحدة:

(1) ورد ذِكر اليوم الدولي للتحويلات الأسرية في الفقرة 18 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 237/71 بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي جاء فيه أنها: "تلاحظ اتخاذ مجلس

[3] المنتدى العالمي المعني بالتحويلات والاستثمار والتنمية 2017: التوصيات. انظر: www.ifad.org/documents/10180/565d6a5d-1036-4fa4-9e5b-11fa771fdc47.

إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية القرار 189 (د–37)، في 16 فبراير/شباط 2016، الذي أعلن فيه المجلس 16 حزيران/يونيو يوماً دولياً للتحويلات المالية العائلية وركَّز فيه الاهتمام على الطرف المتلقّي للتحويلات المالية العائلية وعلى الحاجة إلى الاستفادة مما تنطوي عليه من إمكانات لزيادة مساعدة الدول النامية في مواجهة التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعرُّضها، ولا سيما في المناطق الريفية".

(2) وردت الإشارة أيضاً إلى اليوم الدولي للتحويلات الأُسرية في الفقرة 44 من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلّق بالهجرة الدولية والتنمية، الوثيقة A/71/296: "وفي عام 2015، أعلنت الدول الأعضاء في مجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبالغ عددها 176 دولة، بالإجماع، اليوم السادس عشر من حزيران/يونيو يوماً دولياً للتحويلات الأسرية. ويهدف هذا اليوم إلى الاعتراف بالمساهمة الأساسية لإيرادات العاملين المهاجرين في أسرهم ومجتمعاتهم في بلدهم الأم، وفي تحقيق التنمية المستدامة في بلد المنشأ".

(3) حظي أيضاً اليوم الدولي للتحويلات الأُسرية بتأييد واسع من 22 منظمة من منظمات الأمم المتحدة ضمن الفريق العالمي المعني بالهجرة الذي أصبح الصندوق عضواً فيه في مطلع عام 2017.

(ب) التأييد من القطاع الخاص:

(1) أكثر من 90 من مشغّلي شركات تحويل الأموال بما يمثّل 85 في المائة من السوق، سواءً من خلال الرابطة الدولية لشبكات تحويل الأموال أو بصورة فردية.

(2) رابطة النظام العالمي للاتصالات التي تشمل أكثر من 800 من مشغّلي شبكات الهواتف النقّالة في العالم وكبريات الشركات، مثل شركة فودافون.

(3) المعهد العالمي للادّخار والتجزئة المصرفية، وهو تجمُّع يضم أكثر من 000 6 مصرف ادّخار في أكثر من 80 بلداً.

(4) رابطة المدفوعات الناشئة التي تضم أكثر من 100 عضو من جميع أنحاء العالم.

ثالثا – الخطوات المقبلة

ألف – تأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة

19- دعا مجلس محافظي الصندوق، كما جاء في قرار إعلان اليوم الدولي للتحويلات الأسرية، الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الموافقة رسمياً على اليوم الدولي للتحويلات الأُسرية والاعتراف به عالمياً. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعمل الصندوق حالياً مع الدول الأعضاء لتقديم اقتراح إلى الجمعية العامة في عام 2018 بشأن قرار يقضي بإقرار اليوم الدولي للتحويلات الأُسرية.

باء – المنتدى العالمي للتحويلات والاستثمار والتنمية

20- بناءً على طلب من المصرف المركزي لماليزيا، سيشارك الصندوق في استضافة أول منتدى في إطار سلسلة من المنتديات الإقليمية الرامية إلى استكشاف الفُرص والتحدّيات في إقليم آسيا والمحيط الهادي، بما يتفق مع خطة التنمية لعام 2030 والاتفاق العالمي من أجل الهجرة. وسوف يُعقَد المنتدى العالمي للتحويلات المالية والاستثمار والتنمية لآسيا والمحيط الهادي في كوالالمبور، في الفترة من 8 إلى 10 مايو/أيار 2018، بالتعاون مع البنك الدولي.

21- ومن المتوقَّع أن يفضي المنتدى العالمي لعام 2018 إلى إنشاء منصّة معنية بالتحويلات المالية والاستثمار والتنمية يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة من أجل بناء الملكية الإقليمية والحفاظ على استمرارية الإنجازات السابقة، ويهدف ذلك في نهاية المطاف إلى تغذية الحوار بشأن التحويلات المالية والاستثمار والتنمية من منظور إقليمي، وتوسيع نطاق المبادرات الناجحة الحالية.

22- وسيتكرر عقد المنتدى العالمي في أقاليم أخرى، حيث سيجري تنظيم منتدى يركِّز على محاور إقليمية كل سنتين بدعم من جهة مضيفة محلية، مثلما في حالة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي يُمسك بزمام تنظيمه بلد عضو مختلف كل عام.